

وزارة الثقافة**قرار رقم ٢٣ لسنة ٢٠١١****وزير الثقافة****رئيس المجلس الأعلى للآثار**

بعد الاطلاع على قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣
والمعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٠ بتعديل بعض أحكام قانون حماية الآثار ;
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار ;
وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية بجلستها المنعقدة
في ٢٠١٠/٦/٢٠ :

وعلى موافقة مجلس إدارة المجلس الأعلى للآثار بجلسته المنعقدة في ٢٠١٠/٧/٢٧ ;
وعلى ما عرضه السيد الأستاذ الدكتور الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار
بذكره المقيدة وارد مكتب الوزير تحت رقم (٨٨٥٠) بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٣٠ :

قرر :

المادة الأولى - تعتمد خطوط التجميل كحرم لبوابة منجك السلحدار أثر رقم (٢٤٧)
سوق السلاح - الدرب الأحمر - محافظة القاهرة والمسجل في عداد الآثار الإسلامية والقبطية
بالقرار الوزاري رقم ١٠٣٥٧ لسنة ١٩٥١ ، والموضحة المحدود والمعالم بالذكرة الإيضاحية
والخريطة المساحية المرفقتين .

المادة الثانية - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ٢٠١١/١/٦

وزير الثقافة

رئيس المجلس الأعلى للآثار

فاروق حسني

المجلس الأعلى للآثار

مذكرة إيضاحية

مشروع قرار وزير الثقافة رقم ٢٣ لسنة ٢٠١١

بشأن اعتماد خطوط التجميل كحرب لبوابة منجك السلاحدار
والكان بسوق السلاغ - الدرب الأحمر - محافظة القاهرة

تنص المادة التاسعة عشرة من قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته
على أنه : «يجوز للوزير المختص بشئون الثقافة بناءً على طلب مجلس إدارة الهيئة
إصدار قرار بتحديد خطوط التجميل للآثار العامة والمناطق الأثرية وتعتبر الأراضي
الواقعة داخل تلك الخطوط أرضاً أثرياً تسرى عليها أحكام هذا القانون» .

وتقع بوابة منجك السلاحدار أثر رقم (٢٤٧) بشارع سوق السلاغ - الدرب الأحمر -
محافظة القاهرة وهو مسجل في عداد الآثار الإسلامية والقبطية بالقرار الوزاري
رقم ١٣٥٧ لسنة ١٩٥١

وبناءً على محضر المعاينة المحرر في ٢٠١٠/٤/١٥ فقد اقترحت اللجنة المشكلة
لهذا الغرض حدود الحرم كما يلى :

- ١ - من الجهة الشمالية : يؤخذ حرم مقداره ٢،٥ م (متراً ونصف المتر) بطول الضلع .
- ٢ - من الجهة الجنوبية : يؤخذ حرم مقداره ٢،٥ م (متراً ونصف المتر) بطول الضلع .
- ٣ - من الجهة الشرقية : شارع سوق السلاغ حرمًا طبيعياً .
- ٤ - من الجهة الغربية : يؤخذ حرم مقداره ٢،٥ م (متراً ونصف المتر) بطول الضلع .

وإذ وافقت اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية بجلستها المنعقدة
بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٠ على حدود الحرم المقترح ،

كما وافق على ذلك مجلس إدارة المجلس الأعلى للآثار بجلسته المنعقدة في ٢٠١٠/٧/٢٧ ،

لذلك

فقد أعد مشروع القرار المرفق ويترشّف الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار
برفعه للتفضل عند الموافقة بإصداره .

الأمين العام
للمجلس الأعلى للآثار
أ.د/ زاهى حواس